جمـهورية الـــــعراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت / كلية التربـية للعلوم الانسانية
قسـم التاريخ – الدراسات العليا
ماجستير تاريخ حديث

مادة

تأريخ المدينة العربية الاقتصادي والاجتماعي القدس الشريف نموذجاً

محاضرة

حيازة الاراضي في القدس اثناء العهد العثماني

الاستاذ الدكتور

احمد حسين عبد

العام الدراسي

2024 - 2025

حيازة الاراضي في القدس

عندما فتح العثمانيون بلاد الشام عملوا على تأكيد النفوذ العثماني اولاً والمحافظة على الحالة التي كانت عليها في النواحي الادارية والاقتصادية والاطر الحياتية التي كانت تعيشها البلاد ثانياً ان هذا التقليد الذي اتبعه العثمانيون كان يهدف الى عدم بلبلة المنطقة عن طريق تنظيمات بالغة الحدة ، يمكن ان ينتج عنها انتشار الفوضى والاضطرابات وعلى العكس من ذلك فعن طريق الاستفادة بكل ما تتضح صلاحية من النظم القديمة، يستطيع العثمانيون تامين حاجتهم الى النظام وفي نفس الوقت يعيدون الطمأنينة للسكان ولما كان نظام الاقطاعي سائداً في ذلك الحين في ارجاء الدولة العثمانية المختلفة فأن الفتح العثماني لبلاد الشام سيعقبه التنظيمات المناسبة لشؤون ادارة البلاد المفتوحة وفيما يخص الاراضي فقد كان العثمانيون يقومون بأجراء عمليات مسح شامل لجميع الاراضي المفتوحة بعد فترة من تأكيد النفوذ السياسي على المنطقة فقد استحدث سليم الاول سجلات تخص الاراضي المفتوحة والغي النظام الاقطاعي المملوكي الذي ترتب عليه اعاده توزيع الاراضي من جديد وتحديد الأقطاعات العسكرية الجديدة .

قسمت اراضي القدس في العهد العثماني الى :-

١- **الاراضي الاميرية :** وهي الاراضي التي اعتبرت ملكاً خاصاً للدولة تتصرف فيه بالشكل الذي تريد وكانت تشمل الاراضي التي بقيت بلا مالك او التي لم يعرف اصحابها بعد الفتح والحقت جميعها بخزينة الدولة وكانت تمنح بعض هذه الاراضي لموظفيها وغيرهم على شكل قطاعات تقسم الى الانواع التالية :

أ- **اراضي الخاص السلطاني(الخاص الشاهي)** :وهي الاراضي التي غنمها السلطان العثماني من المماليك بعد الفتح وانتقلت ملكيتها الى السلطان العثماني وهي في تصرف السلطان يمنح منها الاقطاعات للعسكريين حسب ارادته وقد جعلت الدولة مسؤولية هذه الاراضي اول الامر بيد موظفين يتقاضون رواتب خاصة لقيامهم بجمع الضرائب والايرادات ثم اصبح الملتزمون يقومون بجمع هذه الاموال فيما بعد، وقد اشارت بعض المصادر الى

انها اي الأراضي السلطانية في فلسطين هي اراضي اميرية ولا يختلف وضعها الشرعي عن وضع الاراضي العشرية الخاصة وذلك لأنها تعود رقبتها الى الدولة اي تعود الملكية القانونية للأرض بينما يتمتع اصحابها بحقوق واسعة للتصرف فيها على انه بعد اخفاق ثورة علي بن جانبولاط (الذي تمرد على الدولة العثمانية وحاربها فقامت بالقضاء عليه سنه ١٦٠٦ م) بدأت السلطات العثمانية تضع يدها عليها ضمن جهود توخت الحاقها بنظام قطاعي تعود اسسه الى العصر العباسي، بحيث يضمن شكلاً من الاستثمار يقوم على ضريبة سنوية يدفعها المرؤوس الذي يتصرف بالأرض الى رئيسه، وكانت التسمية المحلية لهذا النظام (المقاطعة) ولم يترتب عليها التزامات عسكرية ولكنها كانت قائمة على دفع الخراج فضلاً عن ذلك منح قسم منها كتيمارات

ب - الأقطاعات العسكرية: وهي من اصناف الاراضي في القدس الشريف وتمثل النظام الذي استحدثه العثمانيون للتصرف بالأراضي والذي اتخذ منح او اقطاع اراضي الدولة لقاء الخدمات الحربية وقد صنفت هذه الاراضي الى اصناف عده ، وأحتفظ السلاطين بأجودها واوسعها لأنفسهم واقطعوا المساحات الكبيرة للحاشية والوزراء والقادة والجند، وصنفت بذلك الاراضي الاقطاعية الى ثلاث اصناف فتقسم الى عده اقسام:

اولاً : خاص امير اللواء: وهي اراضي الميري التي اعتبرت بمثابة خاص للسنجق بك، كي ينفخ منها على نفسه واتباعه بدلاً من تزويده من راتب من خزينة الدولة وقد شكل هذا النوع من الاراضي قرى كثيره في فلسطين وهو يمثل المكافأة التي تمنحها الدولة الى حكام الالوية وتضم القرى وواردتها من الضرائب في مدن اللواء

ثانياً : الزعامت : وهي ما خصصت لكبار ضباط الجيش وبعض كبار الموظفين مثل الدفتر دارية وغيرهم وهو ما زاد عن ٢٠,٠٠٠ اقجة ويشتمل هذا الاقطاع على القرى وعائداتها من الضرائب، وان ضرائب القرى يتولاها سباهية اقل رتبة من الزعامت ولم تمنح اراضي قرى الوقف لأقطاعي من فئة الزعامت.

ثالثاً: التيمار: بقدر تعلق الامر بالحديث عن هذا النوع من الاقطاع بنوعية تيمار تذكرة لي ،وتيمار تذكره سز اي تيمار بتذكرة وتيمار بدون تذكرة والقرى التي يشملها وارداته والذي يعد من اكثر انواع الاقطاع في القدس

حيث يشمل حوالي ٥١ قريه و٣٩ مزرعة وقطعتي ارض اما الذين منحوا التيمارات كان بعضهم من اصحاب الرتب العسكرية الكبيرة كما منحت لبعض السكان المحليين وخاصه شيوخ القرى كما حرصت السلطات العثمانية على تنظيم التيمارات اذ كانت تسجل في دفتر خاص حيث يذكر مقابل كل ثمار اسم المتصرف به ونوع المحصول الذي ينتجه وكان كل تيمار يدفع ١٥٠ قرشا سنوياً الى خزينة الدولة العثمانية ولكي تحافظ الدولة على وارداتها من التيمارات والزعامات كانت تتفقد اصحابها سنويا حيث تطلب منهم الحضور الى مركز الولاية بقيادة مير الأي لأطلاعهم على البراءات الممنوحة لهم واذا ما تخلف احدهم عن الحضور كانت تعاقبه بمصادرة تيماره

ومن الجدير بالذكر ان اصحاب هذه الأقطاعات لم يباشروا العمل فيها بأنفسهم ولم يشرفوا بأنفسهم على ادارتها وانما عهدوا بذلك الى ممثلين عنهم من الصوباشية بشكل خاص واعطوها للفلاحين لزراعتها مقابل ربع المحصول او عشرهُ وكانت احياناً تقع خلافات بين الأقطاعيين والفلاحين حول حصة الاقطاعي من المحصول هذا وقد اشارت بعض المصادر الى سعي بعض اصحاب الأقطاعات العسكرية الى تحويل اقطاعاتهم الى ملك خاص اذ ان ذلك يمكنهم من الاحتفاظ بالأقطاعات العسكرية مدى الحياة، على انه لكون هذه الاراضي مصنفة ضمن الأراضي الخراجية اي رقبتها عائده الى بيت المال العام (الدولة) وبالنظر الى ان القانون الاسلامي لا يجيز تحويل الاراضي التي تدفع الخراج الى اراضي تدفع العشر فقط ، لذا فقد استعين بالفقهاء لأعداد تدبير مناسب حيث اصبح بمقدور السلطان ان يتصرف كيفما شاء لمصلحة المسلمين وبناءً على ذلك فقد بيعت اراضي كثيرة من هذا الصنف او وهبت او اجريت عليها معاملات اخرى دفعتها الى صنف اراضي الملك وصار لا يدفع عنها غير العشر فقط، وبالنظر لأن هذا الامر اصبح ممكناً فقد تم تحويل قسم منها الى اوقاف ايضاً وتشير المصادر الى ان من اخطر النتائج التي يمكن ان يترتب عليها اجراءات من هذا القبيل هو تهديد القاعدة الاقتصادية للدولة ، لذا فقدت اتخذت الدولة العثمانية اجراءات توخت فيها اعادت هيمنتها على الأقطاعات العسكرية وعدم السماح بتحويلها الى اراضي مملوكة.

ولقد كان للنظام الاقطاعي مساوئه نتيجة تعسف السيد الأقطاعي وفرضه اعباء عديدة على الفلاح مما جعله يعمد الى الهرب وترك الارض او القيام بالتمرد ضد السيد الأقطاعي وعندما زار دارفيو بيت لحم اعجب مما فيها من

خصب وتنوع في المزروعات من زيتون وعنب وتين وقمح وحبوب اخرى وخضار ولكنه اضاف قائلاً ورغم ذلك كله فتبدو وكأنها مهجورة، وان السكان يهربون او يختبئون لانهم لا يستطيعون ارضاء ما لدى حكام القدس من جشع فهؤلاء الحكام يفرضون عليهم تكاليف لا يقدرون على دفعها ولا يتمتع هؤلاء السكان البائسون بأي امن على انفسهم اوممتلكاتهم وهم قانعون بما تدر عليهم الارض ما يكفل معيشتهم وبعد الحصاد يخبئون في الكهوف ما جمعوا ويحسون بالسعادة اذا لم يكتشف رجال الحكومة ما خباؤه .

ب- الاراضي المشاعة : وهي اراضي اميرية تكون فيها الملكية جماعية وتعود رقبتها لبيت المال في حين سُمح بحق الانتفاع منها للجميع دون تمييز مثل سكان قرية بمجموعها وكان هذا النوع من الاراضي سائداً في القدس والقرى المجاورة لها .

وشملت ارض المشاع في القرية بيادر القرية التي يعود حق التصرف بها لعائلة او اسرة في القرية اما داخل مدينة القدس فقد اقتصرت الاراضي المشاعة على الاراضي التابعة للمساكن .

ج- الاراضي المتروكة : وهي الاراضي الاميرية التي تركت من اجل المنفعة العامة على ان يكون التصرف بها جماعياً والتي لا يجوز استخدامها لغايات البناء والزراعة وتقسم الى :

١- **الاراضي المتروكة لعموم الناس :** وهذه الاراضي لا يجوز تمليكها بأي صيغة من صيغ الملكية ولا يسمح البناء عليها او غرس الاشجار فيها وهي (الطرق – المقابر – الجسور – الساحات).

٢- **الاراضي المتروكة المخصصة لأهالي القرية** :كالغابات والاحراش والمحاطب والمراعي والاسواق وتعود رقبة الارض لبيت المال.

د- الاراضي الموات : وهي اراضي بعيدة عن العمران وخالية منه (مراعي – جبال – تلال – صحاري)ورقبتها لبيت المال وتخصص لأهالي القرية او الريف شريطة استغلالها واحياؤها، ولكنها لا تملك الا بأذن سلطاني وكل من احيا ارضاً مواتاً فهي له .

قائمة المصادر

*الحمودي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان (بيروت، ١٩٥٧)، م١، ٢، - ٣،٥.

* الخليلي ،جعفر، موسوعة العتبات المقدسة، ط١، ،(بغداد، ١٩٧١)، قسم القدس، القسم -الثاني

*خمار، قسطنطين، موسوعة فلسطين الجغرافية، (بيروت، ١٩٦٩م). - ٢٦٧

*اسماء الاماكن والمواقع والمعالم الطبيعية والبشرية والجغرافية المعروفة، في فلسطين حتى عام ١٩٤٨م، ط١، بيروت، ١٩٧٣

*دائرة المعارف الاسلامية ،ترجمة: احمد الشنتناوي وآخرون (تهران، ١٩٣٣

*القاسمي وآخرون، محمد سعيد، قاموس الصناعات الشامية، تحقيق: ظافر القاسمي، (باريس ١٩٦٠)، ٢ج

*المرعشلي وآخرون، أحمد، الموسوعة الفلسطينية، ط١، (دمشق، ١٩٨٤)، ٤م

*موسوعة المدن الفلسطينية، ط١، (دمشق، ١٩٩٠م)

*سامي، شمس الدين القاموس التركي، (استانبول، ١٣١٧هـ/١٨٩٩م)، ٢ج

*قاموس الاعلام ،(استانبول ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٨م)، ج٣،٤،٦